العراق والنظام التجاري المتعدد الاطراف(wto)

د.عبد الكريم كامل ابو هات •

(١)

ثمة مشاهد ثلاثة تحتويها مواقف الدول تجاه منظمة التجارة العالمية ،فبين موقف تجاهل الاثار السلبية للعولمة التجارية ،اندفع بحماسة زائدة عن الحد للاندماج في الياتهاواطرها،وبين موقف رافض ومتزمت تنحى جانبا ينتظر او غلف موقفه بدرجة من الكتمان تجعل من العسير استجلاء ان ثمة خللا في المنظورين مدرك ويجد له متابعة في مواقف تحلل وترصد وتستخلص النتائج العملية لمستويات العلاقة مع الـــــ (wto) ....

الفريق الذي تبنى الموقف الثالث يعي ان تأخره في اختيار العلاقة المناسبة يتبعه بالحتم التزامات جدية عليه ان يفي بها وهي بالتاكيد طبقا لمعادلة الانضمام اثقل بكثير من تلك الالتزمات والشروط التي طولب بها من انضم الى هذه المنظمة ولكن عليه ان يجهز نفسه ويعد عدته للخطوة التالية ...

هكذا هي لوحة المواقف الحقيقية لدول العالم تجاه النظام المتعدد الاطراف للتجارة العالمية ، غير ان الغالبية حسمت خيارها بعد ان تيقنت ان المصالح الوطنية تفترض الانتماء ، الشيء الذي مول موجة التحرير التجاري الى زخم عالمي ،تطبع العصر الراهن بطابعه المحيز...

نحن هنا ليس بصدد اجراء جرد لخسائر وارباح الانضمام الى wto فهذه مسالة حسمت، والدول تدرك حجم المنافع والاضرار التي تصيبها جراء الانضمام من عدمه .. بل لدينا تصور مفترض عن الفرص التي يوفرها النظام العالمي الجديد للتجارة امام من يرغب ان يتعايش معه بقدر من الشفافية والوضوح مع ابقاء وسائل الضغط مشرعة لتلافي

•استاذ الاقتصاد ،رئيس هيئة التحرير
a_k_abohat2@yahoo.com

ـــــ علمية دورية فصلية محكمة تصدرها كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية ـــــ

الاحتمالات السيئة التي تنجم بالدرجة الرئيسية عن نظام للتنافسية عندما تلوح نذرها السيئة في اجواء العلاقات الدولية ،وهنا نفترض ان انعكاسات اوضاع السياسة الدولية تمارس تاثيرها (والى امد غير منظور)على اليات عمل النظام التجاري المتعدد الاطراف فضلا عن تنامي حركات الاحتجاج الشعبي ضد ((العولمة)) وتجلياتها المعاصرة .....

(٢)

تولى مؤسسات عالمية تنشط في مجال المبادلات التجارية بترويج الاشكال المقبولة عالميا للتداول الدولي ،من منطلق افتراضي يفيد ان نجاح أي دولة في التجارة يقترن بما يتوفر لديها من قدرات على المنافسة competitionوبما تتمتع به من قدرة ،وهو الشيء الذي يعني تراجع مبدأ الميزة النسبية (المقارنة Comparative) advantage والتوجه نحو التركيز على التنافسية Competitivness والكفاءة Efficiency كمصدر للميزة النسبية ،أي ان تجارة العصر الراهن بدأت بالتشديد لا على مدى وفرة المورد او السلعة في دولة ما (خاصية خارجية) بل على المحتوى الرئيسي لهما (خاصية داخلية) ومدى انطباقها مع المعايير المتشددة للـ wto ... فمن الطبيعي ان يتراجع مبدأ الميزة النسبية القائم على فكرة الوفرة !! وان يصبح مفهوم الميزة المستند الى التنافسية اكثر شيوعا في الابحاث المتخصصة في التجارة العالمية وما يتعلق بالفوائد التي يعلنها الحجم المثالي للاقتصاد ..... هذا هو التفسير المقبول لظاهرة انتزاع دول صغيرة الحجم (سنغافورة ،تايوان ،هونك كونك...)فرصاً ممتازة لها بين المتجاريين المتنافسين، حيث اتاح لهما ذلك ادارة صراعها التجاري دونما حاجة الى التكتل التجاري بما قد يعوضه من نشوء اوضاع غير مؤاتية في ظل نقص محتمل في تنسيق القرارات المالية والنقدية ، لذلك يلاحظ ان الحديث حول الضرورات العملية للتكتلات الاقتصادية للاحتماء بها في وجه تحديات نظام المنافسة والتجارة العالمية الذي بدأ يخبو ويتراجع ،و كأن الوضع آل الى خارطة تتمازج بها سياسات انظمة قليلة الشأن حجما مع انظمة متقدمة وعظيمة الشأن تسارع نحو تحقيق اقصى

الفوائد من تحرير التبادلات التجارية(١).

(٣)

هل ادرك السياسيون لدينا في العراق محتوى العصر الراهن للتجارة العالمية ؟وهل ادركوا المفاهيم الجديدة للعالم التجاري الذي بدأ يتبلور بقوة بعد جولة اورغواي الثامنة في مراكش عام ١٩٩٤؟..

لانجانب الواقع ان قلنا ان شيئا من ذلك لم يحدث فأوهام ((القوة المتسلطة)) في رفض كل ما هو قادم من جهة الغرب !!! وتدني مستويات الاداء الحكومي والمؤسسي الناجم عن هيمنة نخب سياسية وحزبية لاتعرف ما يدور في العالم (وخائفة)من أن تقول شيئا في ذلك حتى بافتراض انها كانت تعرف،جعل من الصعب ان يثار نقاش جدي ومسؤول حول الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي التي نعتت بالمنظمة ((الامبريالية)) !!هكذا جرت الامور وغاصت في مستنقع النظرة الاحادية المتزمتة نحو الاشياء ..فلا نذكر ان ندوة موسعة اقيمت او مؤتمراً علمياً عقد لمناقشة موقع العراق في النظام التجاري المتعدد الاطراف ... وحتى لانتهم بالتعسف وبأنا لانذكر الأشياء كلها ،نشير الى ندوة عقدت في جمعية الاقتصاديين العراقيين في خريف عام ٢٠٠١ تصدت لموضوع امكانية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ولايخفى انها كانت متواضعة لتواضع مضامين الاوراق المقدمة للنقاش ومعدة التوصيات سلفا وتولى قيادة اعمالها مناهضو تيار العولمة ولم تخرج بشيء جدي،

ولعل سقوط الدكتاتور ية في نيسان ٢٠٠٣ قد حسم الجدل والخيار والعراق يمضي نحو عضوية المنظمة بعد استكمال الدراسات الفنية والاجرائية ،فلا نجد غضاضة في ان نقول ان الميزات الجديدة التي اثارها الوضع السياسي بعد سقوط الدكتاتورية من ديمقراطية التأسيس والتفكير وحرية التعبير والتحرر من قيود السلطة على اتجهات السياسات الاقتصادية ،قد ولد زخما هائلا في قلب المعادلة ...

(٤)

تاريخيا استمدت التجارة في العراق اتجاهاتها السلعية والمكانية من خصائص الوضع الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل تطوره ،فقد احتلت اوربا مركزها التقليدي المتقدم في

بنية التجارة حتى مطلع الستينات من القرن العشرين سواء اكان ذلك على مستوى الاستيرادات ام كان على مستوى الصادرات ،كما بقيت المواد الغذائية والمشروبات وسواها تحتل مكانة مميزة في البنية السلعية ،مع عدم نسيان ان النفط ومنذ اتفاقية مناصفة الارباح في بداية خمسينات القرن الماضي ،مثل المورد الرئيسي للعملات الاجنبية وشكل العنصر الاكثر اهمية في بنية الصادرات السلعية حتى يومنا هذا !!!.....

هذه البنية الاجمالية للتجارة العراقية ظلت مألوفة للمتتبعين الشيء الذي مكنهم من استخلاص ظواهر تعريفية لها لاتتطلب جهدا خاصاً لمتابعة اتجاهات تطور بنيتها الاجمالية في المراحل التالية .

ففي ثمانينات القرن العشرين وفي تسعيناته فرضت مظاهر معينة جراء تقديرات اولية لطبيعة العوامل التي دفعت نحو تشكيل مشاهد تعبر عن ملامح التجارة العراقية خضعت للرتابة والجمود ،تماما على عكس ماكانت تتمتع به من شكل يحدد ابعاد تعبر عن مستوى علاقات العراق الاقتصادية مع الخارج ،وقد يكون اعزاء هذا الجمود وتلك الرتابة الى البنية المعقدة لنظام التجارة في العراق وراء صيرورتها قطاعا غير مؤثرا في تطور الاقتصاد العراقي ،بقدر ما مثل فيه عدم الوضوح في التعامل مع التجارة واضطراب السياسة التجارية في تحويلها الى قطاع يتمفصل Disarticulation بالقطاعات الاخرى ويكون في خدمتها .فشاعت فكرة قائلة ان اكثر مواطن الوهن والضعف في الاقتصاد العراقي جعلته اقل استجابة لوتائر النمو والتحول في عناصر التجارة العالمية كانت قد تمخضت عن نظرة تمحورت حول المدخل التجاري Tradable apporach واعتباره شرطا لازما لاي تطور اقتصادي ومن ثم صيُرت الموقف الى منظمة التجارة العالمية اقل اهمية من أية سياسة تجارية حتى تلك التي تضع العراق في "الخناق" الذي ينجم عن الافضليات السياسية في التعامل التجاري !!..

ولقد لوحظ ان اقيام التجارة واصلت عبر الزمن تبايناتها بأهميتها المطلقة والنسبية للاستيرادات والصادرات،وواصلت ايضا فجوة الموارد الخارجية تذبذباتها الدراماتيكية ،وهو مهم في ان نستخلص ان مركز الثقل لم ينتقل الى قطاعات اخرى اولا ،وان نتقبل ثانيا حقيقة ان فجوة الموارد واصلت خطها التقليدي حتى ابان تقدم العراق نحو توسيع علاقاته التجارية صعودا باتجاه التحول الذي بدأ يطرأ في نيسان ٢٠٠٣....

كانت فجوة الموارد في منتصف التسعينات قد وصلت الصفر(2)، حين مثلت الصادرات والاستيرادات ما نسبته (٠,١%) من الناتج المحلي الاجمالي ،وهو امر لايمكن تقبله بسهولة اذ يخلو من المنطق الاقتصادي المتسق فما ينشر من بيانات كان يفتقر الى الدقة ويخضع لمتطلبات الموقف السياسي ،(ولنتذكر ان العراق كان يخضع للعقوبات الاقتصادية)ومع بداية العمل بالاتفاق المعقود مع الامم المتحدة في نهاية عام ١٩٩٦ بدأت الاهمية النسبية لتجارتي الاستيراد والتصدير تأخذ اتجاهات مغايرة لما هو سائد مما جعل حصول فائض في الموازنة الخارجية امراً ممكناً...فوقت ذاك كان العراق قد بدأ يستعيد بعض حريته في التحرك على مستوى التصدير اقتضتها الضرورات الموضوعية لموازنة العلاقات السياسية بالتجارة من خلال قبول خطط تصدير لبعض انواع السلع والمنتجات الى دول الجوار في اطار المسموح به من قبل المنظمة الدولية ،غير ان الاهميات النسبية للمجاميع الدولية في تجارة التصدير العراقية حتى عام ٢٠٠٣ بقيت دون تبدلات حاسمة تعطي الارجحية لمجموعة دولية دون غيرها دون غيرها ،فكل المجموعات التجارية تفاوتت اهمية مشاركتها في التجارة التصديرية .... الشيء الذي قد يعقد على نحو ما مطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فمن الافضل في حالة كهذه ان تكون تجارة التصدير مع المجموعات الدولية المناظرة (او تقترب) في مستويات نموها الاقتصادي من العراق حيث يستطيع تفادي الحروب التجارية مع الدول المتقدمة خاصة وان WTO تعطيها(الدول المتقدمة) حق استخدام ادوات تحد من حرية التجارة مثل الحماية ورسوم مكافحة الاغراق Dumping والرسوم التعويضية ...وما الى ذلك ... وفي ذلك يشفع ان مرونات الطلب على الاستيرادات والصادرات تتسم اما بالانخفاض او بالارتفاع في كلا المجموعتين مما يعطي للعراق فرصة الافادة من التعامل مع دول غير المتقدمة ،الانه سيخسر مزايا اصبحت تمثل عصب النظام التجاري المتعدد الاطراف تتوفر لدى الدول المتقدمة (الاستثمارت الاجنبية ،الخدمات،الملكية الفكرية ،تكنولوجيا المعلومات ،والاتصالية .....الخ).هذه الرؤية قد تبدو منطقية وتتمتع بشيء من المعقولية اذا جردت مما علق بها من مضامين خلافية حول نشوء الاقتصاد التابع ... والعراق لم يشذ عن هذا المدرك فقيمة مؤشر الانكشاف التجاري اتصفت بالاتجاه التصاعدي ، مما يؤكد الانطباع

القائل ان انكشاف لايمثل دائما خاصية ضعف للاقتصاد بقدر ما يكون نتيجة موضوعية لشدة التفاعلات التي تخلقها حركة التبادل الدولي التي قد تحكمها احيانا اسس غير اقتصادية تدفع الى تفضيل هذه المجموعة او تلك في الاتجار ،اذا لم تعد القضية المهمة مع من تتاجر ،بل كيف وباية شروط تتم المتاجرة ....

(٥)

بعد ان انزاحت الميزة النسبية وتراجعت امام الميزة التنافسية وبعد ان لم يعد بالمستطاع ان يكون الحجم (والوفرة) او تدنيه الكلفة اساسا لقيام التجارة بين المجموعات الدولية يثور سؤال يتعلق بماهية الميزة التنافسية التي يتمتع بها العراق؟.... بل اين تكمن الميزة التنافسية للعراق حتى يمكنه الافادة من النظام التجاري المتعدد الاطراف ..؟

ان استقراء مكونات البنية السلعية لتجارة العراق الخارجية منذ ان دخل ميدان العلاقات التجارية الخارجية ،يقدم لنا انطباعات اولية هي ابعد ماتكون عن الاجابة النهائية على السؤال المتقدم !!

لنترك النفط جانبا فقد اهملته انظمة الـ(WTO) واخرجته تماما من احكامها واليات عملها وبذلك يتساوى العراق والدول المنتجة للنفط كلها وليس في ذلك خروجا عن المألوف بل هو المضمون الجوهري للنظام التجاري العالمي الجديد !! الذي لانملك معه الا التعامل المرن والمعقول ...

ففي أساس التركيبة السلعية لتجارة العراق الخارجية شواهد متواضعة عما يمكن استخلاصه من افكار عن جوهر التغير الذي حصل في البنية السلعية الكلية (استيرادات + صادرات) فهي بنية نسقية تقليدية لم يطرأ عليها تحول حاسم .وتبعا لمبدأ الميزة النسبية يفترض ان يدخل العراق الى منظمة التجارة العالمية مسلحا بانتاج كبير وبمستويات كلفة متدنيه من سلعة التمور حيث لامنافس له (على الاقل لحد الان) في الاسواق العالمية!! وفي حين يحتل الوقود المعدني مكانة جيدة في البنية السلعية للصادرات ، فان استيرادات من الاغذية والمشروبات اتسمت بالتصاعد النسبي لعدم كفاية المنتج المحلي لمواجهة الطلب الداخلي ومن ثم انخفاض مرونة الطلب على الاستيرادات من المواد الغذائية الزراعية مما يضعف من احتمالات ان تتوفر للطرف ميزة تنافسية في مجال انتاج السلع الزراعية الغذائية الى جانب ذلك ان السلع الكيمياوية والالات والمعدات والمصنوعات تمثل مستوردات العراق منها نسبة مهمة في بنيته التجارية في حين لاتمثل صادراته منها الى نسبة ضئيلة ..

على نحو الاجمال : تقدم البنية السلعية الكلية انطباعا عن مستويات الضرر الذي قد يتصور بعض الباحثين ان العراق سيتحمله نتيجة انضمامه الى الـ(wto) .. وبالمقابل لاتقدم ايضا اية فكرة عن مدى الفائدة المتحققة فيما لو اختار الانضمام ! ولعلنا لانغالي ان قلنا ان افتقار العراق للميزة التنافسية في مكونات تجارته الخارجية ينبغي الا يكون عائقا عن البحث عن مكون ميزته التنافسية حتى في ظل البنية السلعية القائمة على امل قلب المعادلة التقليدية على مستوى اختيار السلعة التنافسية ... وهذا بمقدور العراق ان يجريه ويستكمله بارتياد ميادين البحث العملية الجاد ونقل الاهتمام الى الموارد المادية المتوفرة وفي ضوء دراسات للجدوى الاقتصادية والتجارية والفنية .. ومعنى ذلك ان يجري وضع البرامج العلمية للافادة من الميزات التي يفترضها النظام التجاري العالمي وخاصة ،ما يتصل بالتكنولوجيا كمحدد للقدرات التنافسية وحسبنا الاشارة الى :

١- ان العراق يمتلك التكنولوجيا المناسبة (حتى وان كان على مستوى البحث) لتطوير قدراته التنافسية في ميدان المنتجات والسلع والخدمات .

٢- وان العراق ليس متخلفا في مجال الملكيات الفكرية فالشائع ان اطنانا من الاختراعات و المكتشفات ركنت في زوايا المؤسسات ذات الصلة ولم تجد طريقا لها للتطبيق وان يتوفر لديه كم هائل من العلماء والباحثين الذين يشكلون الجزء المحترف في الميدان العلمي

٣- ان العراق يمكنه الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تعممها االـ wto على كل الدول الاعضاء ومن امتياز تخفيض الرسوم الكمركية وامتيازات دخول الاسواق

٤- ان الـ wto تسهل فرص حصول الاطراف المتعاقدة(المنتمية) على التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكة المعلوات وتامين حصتها في اسواق الخدمات (٣)

٥- سيكون من الصعب على العراق في عالم تتشابك فيه العلاقات الدولية ان يرسم سياساته التجارية دون ان يتخطى الية عمل منظمة التجارة العالمية في حال اختياره عدم الانضمام مما سيفقده فرصة الحضور المؤثر في الفعاليات التي تتبناها المنظمة ،فقد تنشأ تعارضات حتمية من الصعب اللجوء الى التحكيم الدولي فيها ،خاصة ان منهج الـwto هو منهج الاتفاقيات المتعددة الاطراف وليس الاتفاقيات الثنائية(٤) .

خلاصة القول:ان موجة الانفتاح التجاري العالمي وعولمة التجارة والسلع وتدفقات راس المال هي مظاهر واقعية في عالم اليوم لامناص من التعامل معها بغض النظر عن المشاعر ،فما من خسائر ستلحق بدولة دون غيرها ، وما من فوائد ستصيب دولة دون غرها ، والمسألة عندما ننظر اليها من زاوية قواعد العمل في اطار نظام تجاري مؤسسي وعالمي سيمثل قواعد امان ضد الفوضى العالمية الشاملة في ظل وجود قوى سياسية (دول ،حكومات)مؤثرة وفاعلة ،واخرى لاتأثير لها في اتجاهات الوضع العالمي فعند هذا الحد سيمون كل شيْ جائز ،الخسائر محتملة والارباح محتملة او ان كليهما ليس كذلك فالبديل فوضى عالمية شاملة .

الهوامش

١- للتفصيل ينظر : ابراهيم العيسوي الغات واخواتها ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ٢٠٠١ (الطبعة السادسة)

٢- صندوق النقد العربي –الحسابات القومية للدول العربية عدد ايلول ١٩٩٦ *بافتراض ان هناك دراسات كلفة حقيقية لانتاج التمور في العراق يستخلص منها تدني مستوياتها

٣- د.عبد الكريم كامل ابوهات ، عبد الكريم جابر شنجار – العراق ومنظمة التجارة العالمية وجهة نظر _المجلة العراقية للعلوم والاقتصادية –الجامعة المستنصرية –السنة الثانية العدد الرابع ٢٠٠٤ ص١٣

٤- المصدر نفسه ص١٥